Assiut J. of Agric. Sci., 41 (4) (106-128)

دراسة اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على التجارة الخارجية اليمنية

نبيل سلطان قاسم حيدر[1]طلعت حافظ إسماعيل[2] ، على عبد الجليل عيسى[2] ، ياسر عبد الحميد دياب[2]

[1]وزارة الزراعة والري - اليمن،[2]قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة أسيوط

المقدمة:

تعتبر الزراعة عصب الحياة والركيزة الأساسية للبنيان الاقتصادي في اليمن، ويمثل النشاط الزراعي في المجتمع اليمني أهمية كبيرة إذ يعتمد حوالي76% من السكان الريفيين في معيشتهم على الزراعة أو أنشطة مرتبطة بها كما توفر الزراعة توظيف لأكثر من نصف قوة العمل 58% من القوى العاملة في البلاد، بالإضافة الى المساهمة بنسبة 3% من إجمالي الصادرات، وتشكل ما نسبته 13.9% من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى ما توفره من مواد غذائية أساسية للسكان والحيوان. وتعمل الزراعة في اليمن على استقرار سكان الريف والمحافظة على التوازن السكاني والبيئي بالبلاد.

وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتسم بشدة المنافسة وإلغاء كافة أنواع وأشكال الحماية الحكومية أصبحت البلاد تحتاج إلى بنيان اقتصادي قوى معتمداً على إنتاج بمواصفات وجودة عالية لمواجهة المنافسة التي تحكمها أنظمة السوق المفتوح. وترجع أهمية التجارة الخارجية إلى اختلاف الدول فيما تمتلكه من ثروات طبيعية ومخرجات ومعارف تكنولوجية، ومن ثم فإن التجارة الخارجية تمكن كل دولة من الاستفادة بالمزايا التي تتمتع بها الدول الأخرى لإشباع حاجات ضرورية لا يمكن إشباعها ذاتياً، وللتجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد القومي اليمني يتمثل فى تأثيرها على تغطية حاجة الطلب المحلى من متطلبات الحياة.

مشكلة البحث

شهدت الجمهورية اليمنية صعوبات اقتصادية ملموسة خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل والقوى الداخلية والصدمات الخارجية. فقد تلى عملية توحيد شطري اليمن في عام 1990 ظهور عدد من الصعوبات الداخلية التي ارتبطت في البداية بدمج اقتصادين وجهازين حكوميين قائمين على نظامين شديدي التباين أحدهما يتسم بدرجة من الحرية الاقتصادية والآخر قائم على التخطيط المركزي، ثم لاحقاً بحرب الخليج الثانية وعودة أكثر من مليون مغترب كانوا يعملون في منطقة الخليج وفقدان البلاد عوائد التحويلات التي كانوا يحققونها ثم لاحقاً بالحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1994 والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة.

كما شهدت الجمهورية اليمنية بعد قيام الوحدة في بداية التسعينيات أحداثا ومتغيرات داخليه وخارجية أدت إلى تفاقم الأوضاع ألاقتصادية والمالية والنقدية. كل تلك الأحداث أثرت على اقتصاد البلاد، و تفاقم الوضع الاقتصادي الذي اتسم بالتباطؤ والضعف و أصبح سالبا في عام 1994. وزادت نسبة البطالة وارتفع معدل التضخم وزاد العجز في الموازنة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الأخرى .

Received on:20/10/2010 **Accepted for publication on**: 7/11/2010
Referees: Prof.Dr. Magdi M. Helal Prof.Dr. Metwali S. El-Zanati

ولكل ذلك طلبت الحكومة اليمنية مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسوية متأخرات مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة، وذلك مقابل

التزامها بتبني وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي بما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي(وذلك بداية من مارس 1995)، وفي ضوء اتجاه الدولة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، والمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة المصاحبة لها ومن هنا تكمن مشكلة البحث في دراسة اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعى من ناحية وقطاع التجارة الخارجية اليمنية من ناحية اخرى.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في رصد التغيرات الاقتصادية التي طرأت على البنيان الاقتصادي الزراعي وقطاع التجارة الخارجية اليمنية نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في المواضيع الآتية:

1. إلقاء الضوء على الملامح الرئيسية للبنيان الاقتصادى الزراعي اليمني.
2. دراسة تطور الصادرات والواردات الكلية وكذلك الميزان التجاري الكلى خلال مرحلة ما قبل واثناء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي.
3. دراسة التركيب السلعي للصادرات والواردات اليمنية ومعرفة اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على هذا التركيب خلال مرحلة ما قبل واثنا تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمد الباحث على طريقتي التحليل الوصفي والكمي لبعض المتغيرات بالبحث وتم استخدام بعض طرق التحليل الإحصائي منها تقدير معاملات الانحدار البسيط، ومعاملات التحديد، فضلا عن تقدير بعض مؤشرات التجارة الخارجية، واستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط للتعرف على الاتجاهات الزمنية العامة لتطور المتغيرات المدروسة بالإضافة الى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية البسيطة كالمتوسطات الحسابية والنسب المئوية والمقارنات لإبراز الأهمية النسبية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة كما تم الاستعانة بالكثير من المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في مجال التجارة الخارجية.

وقد تم تقسيم فترة الدراسة الكلية (1990-2008) إلى مرحلتين وهي (1990-1995) ، (1996-2008) والتي تمثل الفترة الزمنية قبل وأثناء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي على الترتيب.

وبالنسبة لمصدر البيانات فقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة التي يصدرها البنك المركزي اليمني في التقارير السنوية، ومن الكتب السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والإصدارت السنوية لكتب الإحصاء الزراعي الصادر عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي والتوثيق بوزارة الزراعة والري، كما استعان الباحث ببعض الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة وغير المنشورة والتي لها صلة بموضوع البحث.

نتائج البحث:

أولا: الخصائص الاقتصادية للبنيان الزراعى اليمنى:

1-الإنتاج النباتي:

بمقارنة أوضاع الإنتاج النباتي قبل وأثناء الإصلاح الاقتصادي، تبين البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن متوسط قيمة الإنتاج النباتي خلال **الفترة الأولى** بلغ حوالي 53.1 مليار ريال يمني مشكلاً ما نسبته 58% من قيم الإنتاج الزراعي، وأزداد المتوسط خلال الفترة الثانية ليصل إلى حوالي 310.9 مليار ريال ويمثل ما نسبته74% من قيم الإنتاج الزراعي، بزيادة بلغت حوالي 257.7 مليار ريال يمني تمثل نحو 485% من متوسط الفترة الأولى، والانتاج النباتي يمثل الدعامة الرئيسية المكونة لقيمة الإنتاج الزراعي خلال فترتي الدراسة.

وبدراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على متوسط قيم الانتاج في **الفترة الثانية** يتبين إن هناك زيادة مطلقة لكل مكونات الانتاج النباتي، وحافظت كلاً من الحبوب والبقول والأعلاف على ما تمثلة من نسبة القيم خلال الفترتين بينما زادت نسبة مساهمة المحاصيل النقدية من 2% في الفترة الأولى لتصل الى 4% من متوسط قيم الانتاج الزراعي ، كما زادت نسبة مساهمة الفاكهة من 9% في الفترة الاولى لتصل الى 16% في الفترة الثانية. وبلغ متوسط قيمة القات خلال الفترة الأولى 23.1مليار محقق مرتبة الصدارة في قيم الإنتاج ويمثل ما نسبته 43%، 25% من الانتاج النباتي والزراعي على الترتيب للفترة الأولى بينما بلغ إجمالي متوسط قيمة كل المحاصيل دون القات 30مليار وتمثل ما نسبته 75% ، 57% من الإنتاج النباتي والزراعي على الترتيب. بينما بلغ متوسط قيمة القات خلال الفترة الثانية 118.6مليار ريال مؤكدا استمرار تصدره المرتبة الاولى في قيم الانتاج النباتي ويمثل ما نسبته 38% ، 28% من الإنتاج النباتي والزراعي على الترتيب، وقد زادت قيمة إجمالي متوسط كل المحاصيل دون القات في الفترة الثانية وبلغت 192.2 مليار ريال مثلت ما نسبته 72% ، 46% من الانتاج النباتي والزراعي على الترتيب.

وبدراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على المساحة المزروعة ، يتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن إجمالي المساحة المزروعة ازدادت من حوالي 1123 ألف هكتار كمتوسط الفترة الأولى إلى حوالي 1221 ألف هكتار كمتوسط الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 98 ألف هكتار تمثل نحو 8.7% من متوسط الفترة الأولى. وبدراسة توزيع متوسط مساحة كل مجموعة محصولية وأهميتها النسبية ، يتبين أن متوسط مساحة محاصيل الحبوب اتجه إلى الانخفاض حيث انخفض من حوالي 739 ألف هكتار كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 693 ألف هكتار كمتوسط للفترة الثانية بانخفاض بلغ حوالي 46 ألف هكتار يمثل نحو 6.2% من متوسط الفترة الأولى، وقد رافق ذلك الانخفاض في المساحة انخفاض في الأهمية النسبية من نحو 66% في الفترة الأولى إلى نحو 57% للفترة الثانية. في حين ازداد متوسط مساحة الخضروات من حوالي 52 ألف هكتار في الفترة الأولى إلى حوالي 69 ألف هكتار للفترة الثانية ، بزيادة بلغت 17 ألف هكتار ، تمثل نحو 32.7% من متوسط الفترة الأولى، وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 5% في الفترة الأولى إلى نحو 6% للفترة الثانية بزيادة بلغت 1% تمثل نحو 20% من متوسط الفترة الأولى.

وقد زاد متوسط مساحة الأعلاف من حوالي 73 ألف هكتار في الفترة الأولى إلى حوالي 120 ألف هكتار في الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 47 ألف هكتار تمثل نحو 64.4% من متوسط الفترة الأولى، كما ارتفعت أهميتها النسبية من نحو 7% في الفترة الأولى إلى نحو 10% للفترة الثانية بزيادة بلغت نحو 3% تمثل نحو 42.8% من متوسط الفترة الأولى. وازداد متوسط مساحة المحاصيل النقدية من حوالي 60 ألف هكتار في الفترة الأولى إلى حوالي 87 ألف هكتار للفترة الثانية بزيادة بلغت 27 ألف هكتار تمثل نحو 45% من متوسط الفترة الأولى، وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 5% إلى نحو 7% بزيادة بلغت 2% تمثل نحو 40% من متوسط الفترة الأولى.

أما متوسط مساحة الفاكهه فقد زاد من حوالي 65 ألف هكتار إلى 88 ألف هكتار بزيادة بلغت 23 ألف هكتار تمثل نحو 35.4% من متوسط الفترة الأولى، وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 6% إلى نحو 7% بزيادة بلغت 1% تمثل نحو 16.7% من متوسط الفترة الأولى.

أما متوسط مساحة القات فقد زاد من حوالي 84 ألف هكتار إلى 114 ألف هكتار بزيادة بلغت 30 ألف هكتار تمثل نحو 35.7% من متوسط الفترة الأولى، وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 7% إلى نحو 9% بزيادة بلغت 2% تمثل نحو 28.5% من متوسط الفترة الأولى.

وساهمت التغيرات التي طرأت على التركيب المحصولي من حيث مساحة كل من المحاصيل الزراعية في التغيرات التي طرأت على إنتاج تلك المحاصيل، حيث يتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم(3) أن متوسط إجمالي كمية الإنتاج الزراعي في الفترة الأولى بلغ حوالي 3009 ألف طن ، ليصل في الفترة الثانية حوالي 4461 ألف طن بزيادة بلغت حوالي 1452 ألف طن تمثل نحو 48.2% من متوسط الفترة الأولى.

جدول رقم (2):متوسط المساحة المزروعة للمجاميع الرئيسية الزراعية وأهميتها النسبية في اليمن خلال الفترة (1990-2008)

البيان	الفترة الأولى (1990-1995)			الفترة الثانية (1996-2008)			الفترة الكلية (1990-2008)		
	المساحة الف هكتار	%	متوسط نصيب الف فرد من المساحة	المساحة الف هكتار	%	متوسط نصيب الف فرد من المساحة	المساحة الف هكتار	%	متوسط نصيب الف فرد من المساحة
الحبوب	739	66	56	693	57	37	707	59	42
البقول	51	4	4	50	4	3	50	4	3
الخضر	52	5	4	69	6	4	64	5	4
الإعلاف	73	7	6	120	10	6	105	9	6
المحاصيل النقدية	60	5	5	87	7	5	79	7	5
الفاكهة	65	6	5	88	7	5	80	7	5
القات	84	7	6	114	9	6	105	9	6
المساحة المزروعة	**1123**	**100**	**85**	**1221**	**100**	**66**	**1190**	**100**	**71**

المصدر: جمعت وحسبت من :

1- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، **"كتاب الإحصاء السنوي"** ، أعداد متفرقة.

2- الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والري ، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي والتوثيق،" **كتاب الاحصاء الزراعي السنوي"** أعداد متفرقة.

ومن البيانات يتبين أن متوسط إجمالي كمية الإنتاج النباتي في الفترة الأولى بلغ حوالي 2683 ألف طن ، ليصل في الفترة الثانية حوالي 3933 ألف طن بزيادة بلغت حوالي 1250 ألف طن تمثل نحو 46.6% من متوسط الفترة الأولى.

وبدراسة أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على كمية إنتاج كل مجموعة محصولية وأهميتها النسبية ، يتبين أن متوسط كمية إنتاج الحبوب أتجه إلى الانخفاض ، حيث أنخفض من حوالي 743 ألف طن كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 658 ألف طن كمتوسط للفترة الثانية، بانخفاض بلغ حوالي 85 ألف طن، يمثل نحو 11.4% من متوسط الفترة الأولى، ورافق ذلك انخفاضاً في الأهمية النسبية من نحو 25% في الفترة الأولى إلى نحو 15% للفترة الثانية.

في حين ازداد متوسط كمية إنتاج البقول من حوالي 68 ألف طن كمتوسط الفترة الأولى إلى حوالي 71 ألف طن كمتوسط للفترة الثانية، بزيادة بسيطة بلغت حوالي 3 ألف طن تمثل نحو 4.4% من متوسط الفترة الأولى، ورغم ذلك انخفضت أهميتها النسبية من نحو 2.3% في الفترة الأولى إلى نحو 1.6% للفترة الثانية. في حين ازداد متوسط كمية إنتاج الخضروات من حوالي 677 ألف طن كمتوسط الفترة الأولى إلى حوالي 832 ألف طن كمتوسط للفترة الثانية، بزيادة بلغت حوالي 155ألف طن تمثل نحو 22.9% من متوسط الفترة الأولى، وانخفضت أهميتها النسبية من نحو 23% في الفترة الأولى إلى نحو 19% للفترة الثانية. وازداد متوسط كمية إنتاج الأعلاف من حوالي 732 ألف طن في الفترة الأولى إلى حوالي 1469 ألف طن في الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 737 ألف طن تمثل نحو 100.7% من متوسط الفترة الأولى، كما ارتفعت أهميتها النسبية من نحو 24% في الفترة الأولى إلى نحو 33% للفترة الثانية بزيادة بلغت نحو 9% تمثل نحو 37.5% من متوسط الفترة الأولى. وازداد متوسط كمية إنتاج المحاصيل النقدية من حوالي 37 ألف طن في الفترة الأولى إلى حوالي 70 ألف طن للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 33 ألف طن تمثل حوالي 89% من متوسط الفترة الأولى، وارتفع متوسط أهميتها النسبية من نحو 1% في الفترة الأولى إلى نحو 2% في الفترة الثانية بزيادة بلغت نحو 1% تمثل نحو 100% من متوسط الفترة الأولى. أما متوسط كمية إنتاج الفاكهة فقد زاد من حوالي 346 ألف طن في الفترة الأولى إلى 718 ألف طن في الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 372 ألف طن تمثل نحو 107.5% من متوسط الفترة الأولى، وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 11% إلى نحو 16% في الفترة الثانية بزيادة بلغت نحو 5% تمثل نحو 45.5% من متوسط الفترة الأولى.

أما متوسط كمية إنتاج القات فقد زاد من حوالي 79 ألف طن في الفترة الأولى إلى 116 ألف طن في الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 37 ألف طن تمثل نحو 46.8% من متوسط الفترة الأولى، وثبتت الأهمية لإنتاج القات للفترتين عند نحو 3%.

2- تطورالإنتاج الحيواني والسمكي

يتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أن متوسط قيمة الإنتاج الحيواني خلال الفترة الأولى بلغ حوالي 12.7 مليار ريال يمني، وأزداد المتوسط خلال الفترة الثانية ليصل إلى حوالي 81.2 مليار ريال بزيادة بلغت حوالي 68.5 مليار ريال تمثل نحو 538% من متوسط الفترة الأولى ويمثل ما نسبته19% من قيم الإنتاج الزراعي للفترة الثانية. وبالرغم من ذلك الإنتاج الحيواني يمثل الدعامة الثانية المكونة لقيمة الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة الثانية.

كما يتبين من البيانات أن متوسط قيمة الإنتاج السمكي خلال الفترة الأولى بلغ حوالي 25.9 مليار ريال يمني، وأزداد المتوسط خلال الفترة الثانية ليصل إلى حوالي 30.3 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 4.3 مليار ريال تمثل نحو 16.7% من متوسط الفترة الأولى. وبالرغم من تلك الزيادة المطلقة في متوسط قيمة الإنتاج السمكي في الفترة الثانية ، إلا أن البيانات تشير أن هناك انخفاضاً قد طرأ في الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج السمكي وذلك من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي ، حيث بلغت مساهمتها نحو 28% كمتوسط عن الفترة الأولى و انخفضت إلى نحو 7% كمتوسط عن الفترة الثانية. ، وبالرغم من ذلك يعتبر الإنتاج السمكي الدعامة الثالثة المكونة لقيمة الإنتاج الزراعي والسمكي ، خلال فترتي الدراسة.

ومن الجدول رقم(5) يتبين أن متوسط إجمالي أعداد الحيوانات الزراعية بلغ حوالي 8280 ألف رأس كمتوسط للفترة الأولى، في حين بلغ حوالي 14540 ألف رأس كمتوسط للفترة الثانية، بزيادة بلغت حوالي 6260 ألف رأس تمثل نحو 75.6% من متوسط الفترة الأولى . وبدراسة توزيع متوسط أعداد الحيوانات الزراعية وأهميتها النسبية خلال فترتي الدراسة، يتبين أن متوسط أعداد الضأن ازداد من حوالي 3686 ألف رأس كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 6507 ألف رأس كمتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 2821ألف رأس تمثل نحو 76.5% من متوسط الفترة الأولى ، ولم يرفق ذلك ارتفاعاً في الأهمية النسبية. كما ازداد متوسط أعداد الماعز من حوالي 3270ألف رأس كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 6390 ألف رأس كمتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 3120 ألف راس تمثل نحو 95.4% من متوسط الفترة الأولى، ورافق ذلك ارتفاعاً في الأهمية النسبية من نحو 39% في الفترة الأولى إلى نحو 44% للفترة الثانية. وازداد متوسط أعداد الأبقار من حوالي 1153 ألف رأس كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 1365 ألف رأس كمتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 212 ألف راس تمثل نحو 18.4% من متوسط الفترة الأولى ، بينما انخفضت الأهمية النسبية من نحو 14% في الفترة الأولى إلى نحو 9% للفترة الثانية. أما متوسط أعداد الجمال فازداد من حوالي 171 ألف رأس كمتوسط عن الفترة الأولى إلى حوالي 277 ألف رأس كمتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 106 ألف رأس تمثل نحو 61.9% من متوسط الفترة الأولى.

جدول رقم (5):متوسط أعداد الحيوانات الزراعية وأهميتها النسبية في اليمن خلال الفترة (1990-2008)

البيان	الفترة الأولى (1990-1995)			الفترة الثانية (1996-2008)			الفترة الكلية (1990-2008)		
	الف رأس	%	متوسط نصيب الف شخص/ راس)	الف رأس	%	متوسط نصيب الف شخص / راس)	الف رأس	%	متوسط نصيب الف شخص /راس)
الضأن	3686	45	279	6507	45	351	5616	45	333
الماعز	3270	39	248	6390	44	345	5404	43	321
الأبقار	1153	14	87	1365	9	74	1298	10	77
الجمال	171	2	13	277	2	15	244	2	14
الحيوانات الزراعية	8280	100	627	14540	100	784	12563	100	745

المصدر: جمعت وحسبت من :

1- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، **"كتاب الإحصاء السنوي"** ، أعداد متفرقة.

2- الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والري ، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي والتوثيق،" **كتاب الاحصاء الزراعي السنوي"** أعداد متفرقة.

كما يتبين من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن متوسط إجمالي كمية الإنتاج الحيواني في الفترة الأولى بلغ حوالي 244 ألف طن ، ليصل في الفترة الثانية حوالي 361 ألف طن بزيادة بلغت حوالي 117 ألف طن تمثل نحو 27.9% من متوسط الفترة الأولى، ولم يحدث تغير لأهميتها النسبية 8% من متوسط الفترة الأولى والثانية.

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن متوسط إجمالي كمية الإنتاج السمكي في الفترة الأولى بلغ حوالي 81 ألف طن ، ليصل في الفترة الثانية حوالي 167 ألف طن بزيادة بلغت حوالي 86 ألف طن تمثل نحو 106.1% من متوسط الفترة الأولى. وارتفعت أهميتها النسبية من نحو 3% إلى نحو 4% في الفترة الثانية.

ومن الإحصاءات السكانية التي توضح أن عدد سكان اليمن بلغ 14.6 مليون نسمة في تعداد 1994 في حين زاد إجمالي السكان المقيمين حسب تعداد 2004 الى 19.7 مليون وبمعدل نمو سنوي يزيد عن 3% سنوياً، ولم تكون الزيادة في المساحة او الإنتاج الزراعي مصاحبة لنفس القدر في الزيادة في النمو السكاني.

كما تبين من جدول (2) أن متوسط إجمالي المساحة المخصصة لكل الف شخص بلغت 85.1 هكتار كمتوسط للفترة الأولى بينما تناقصت الى 65.9 هكتار لكل الف شخص في الفترة الثانية بتناقص بلغ حوالي 19.2 هكتار لكل ألف شخص تمثل نحو22.7% من متوسط الفترة الأولى.

وقد تحسن متوسط إجمالي الانتاج النباتي المخصصة لكل شخص فقد زاد من 203كيلوجرام كمتوسط للفترة الأولى ليصل الى 212 كيلوجرام للشخص كمتوسط للفترة الثانية.

ومن البيانات في الجدول رقم (6) يتبين ان هناك تحسن في نصيب الفرد السنوي من كميات الانتاج الزراعي بصفة عامة حيث زاد نصيب الفرد من 228 كيلو جرام في الفترة الاولى ليصل الى 241 كيلوجرام في الفترة الثانية .

ثانياً:أهم المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية اليمنية:

يعتبر تحسين كفاءة أداء المقتصد العام وتعزيز الثقة الخارجية في المقتصد اليمني وتهيئة ظروف أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية من أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي . وقد تضمنت تلك السياسات الاقتصادية في مجال التجارة الدولية اليمنية تحريرها من خلال إزالة معظم أشكال الحواجز الحمائية أو التدخلات الحكومية والتخلي التدريجي عن السياسات ذات التوجه نحو الداخل وكذا سياسات الدعم وإحلال الواردات وغيرها من السياسات التي كانت تسير عليها حتى العام 1995م، وفي هذا الجزء سوف يتم تناول بعض المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية اليمنية وذلك خلال فترتي الدراسة.

1- تطور الصادرات والواردات الكلية والميزان التجارى:

باستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (7) يتبين أن قيمة الصادرات الكلية بلغت حوالي 19.99 مليار ريال في المتوسط للفترة الأولى وازدادت إلى حوالي 736.8 مليار ريال في المتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 716.8 مليار ريال تمثل نحو 3586% من متوسط الفترة الأولى، ويعزى ذلك الإرتفاع إلى زيادة قيمة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وبشكل خاص القطاع النفطي في إجمالي قيمة الصادرات الكلية في الفترة الثانية والذي تمثل صادرات اليمن من النفط نسبة تزيد عن 91% من إجمالي الصادرات الكلية وشهدت الفترة الثانية تزايد الكميات المنتجة من النفط وكذلك زيادة الكميات المصدرة وتحسن في أسعار النفط عالمياً. وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات اليمنية خلال فترة الدراسة الكلية نحو 510 مليار ريال.

جدول رقم (7):متوسط أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية اليمنية خلال فترات الدراسة (مليون ريال)

البيان	متوسط الفترة الأولى (1990-1995)	متوسط الفترة الثانية (1996-2008)	متوسط الفترة (1990-2008)
الصادرات الكية	19985	736802	510439
الواردات الكلية	32967	733178	512059
الميزان التجاري	-12982	3624	-1620
عدد السكان	13.201	18.537	16.852
إجمالي التجارة الخارجية	52952	1469980	1022497
نسبة الصادرات الكلية من التجارة الخارجية	29	52	45
نسبة الواردات الكلية من التجارة الخارجية	71	48	55
معدل تغطية الصادرات للواردات	47	113	92
متوسط نصيب الفرد من قيمةالواردات	2497	18537	16852

المصدر: جمعت وحسبت من :

- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ، **"كتاب الإحصاء السنوي"** ، أعداد متفرقة.

ومن الجدول يتبين ان قيمة الواردات الكلية بلغت 32.9مليار ريال في المتوسط للفترة الأولى وازدادت إلى حوالي 733.1 مليار ريال في المتوسط للفترة الثانية بزيادة بلغت حوالي 700.2 مليار ريال تمثل نحو 2128.3% من متوسط الفترة الأولى.

توضح مؤشرات الجدول رقم (7) أن متوسط إجمالي قيمة التجارة الخارجية اليمنية قد بلغ فى الفترة الأولى نحو 52.9مليار ريال وزاد فى الفترة الثانية إلى نحو 1469.9مليار ريال بزيادة بلغت حوالي 1417مليار ريال تمثل نحو 2676% من متوسط الفترة الأولى، بينما بلغ متوسط قيمة التجارة الخارجية لفترة الدراسة نحو 1022.4مليار ريال.

2- تطور الميزان التجاري اليمني

اما متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري بلغ حوالي 12.9 مليار ريال في الفترة الأولى وتحسن متوسط قيمة الميزان التجاري في الفترة الثانية محقق فائض بلغ حوالي 3.6 مليار ريال في الفترة الثانية، هذا الفائض يساعد على نمو وإزدهار القطاعات الاقتصادية الأخري بالإضافة إلى دوره الفعال فى تصريف منتجات تلك القطاعات فى الأسواق الخارجية وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لخطط التنمية الشاملة بشقيها الإجتماعية والإقتصادية. بينما بلغ متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري اليمني خلال فترة الدراسة الكلية 1.6مليار ريال.

وباستعراض النتائج المدونة في الجدول رقم (8)، ومن المعادلة رقم(1) والخاصة بتقدير نموذج الاتجاه العام لقيمة الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة الأولى (1990-1995) تبين أنها أخذت اتجاها متزايداً لم يثبت معنويته. أما فى الفترة الثانية والتي تم فيها تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي ومن المعادلة رقم

(2) وجد أن قيمة الصادرات الكلية قد أخذت إتجاهاً متزايداً معنوياً، حيث قدرت هذه الزيادة بحوالي 104.7 مليار ريال أي ما يعادل 14.2% من متوسط قيمة الصادرات الكلية في اليمن في هذه الفترة، وتشير نتائج هذه الفترة أن العوامل التي يتضمنها عنصر الزمن مسؤولة عن 91% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الكلية في هذه المرحلة، وأن حوالي 9% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الاعتبار.

ومن نتائج الجدول، ومن المعادلة رقم (3) تبين أن قيمة الواردات الكلية في الفترة الأولى تزايدت معنوياً بمقدار 6.6 مليار ريال سنوياً، بنسبة تمثل حوالي 20.3% من المتوسط المقدر 32.9 مليار، كما اتضح من نتائج النموذج أن العوامل التي يتضمنها عنصر الزمن مسؤولة عن حوالي 58% من التغيرات في قيمة الواردات الكلية.

ومن المعادلة رقم(4)، والتي توضح تطور قيمة الواردات الكلية في اليمن خلال الفترة الثانية فقد تزايدت زيادة عالية المعنوية بحوالي 133.9مليار ريال، أي ما يعادل 18.3% من المتوسط والمقدر بحوالي 733.1 مليار ريال، وتشير نتائج هذه الفترة أن العوامل التي يتضمنها عنصر الزمن مسؤولة عن 80% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الكلية في هذه المرحلة، وأن حوالي 20% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الاعتبار.

ثالثاً التركيب السلعي للتجارة الخارجية اليمنية خلال الفترة (1990-2008)

1- التركيب السلعي للواردات

توضح مؤشرات الجدول رقم(9) الأهمية النسبية لبنود الواردات اليمنية أو ما يطلق عليه التركيب السلعي للواردات اليمنية خلال فترات الدراسة المختلفة حيث يتضح أن أهم الواردات اليمنية خلال فترات الدراسة هي الأغذية والحيوانات الحية فقد زادت قيمة الواردات منها من حوالي 8.9مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 177.4 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 168.4 مليار ريال تمثل نحو 1881.9% من متوسط الفترة الأولى، وانخفضت أهميتها النسبية من نحو 27% إلى نحو 24% بانخفاض بلغ 3% تمثل نحو 11% من متوسط الفترة الأولى.

كما توضح مؤشرات الجدول ان متوسط قيمة واردات الات ومعدات النقل قد زادت قيمتها من حوالي 6.9مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 172.5 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 165.5 مليار ريال تمثل نحو 2385% من متوسط الفترة الأولى، وزادت أهميتها النسبية من نحو 21% إلى نحو 23% بزيادة بلغت نحو 2% تمثل نحو 9.5% من متوسط الفترة الأولى. وهو ما يعكس إهتمام الدولة فى الاتجاه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية والعمل على ميكنة القطاعات الاقتصادية المختلفة بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع والخدمات.

كما توضح مؤشرات الجدول رقم (9) أن متوسط قيمة الواردات من مصنوعات مبوبه حسب المادة قد زادت من حوالي 7.3مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 123.5 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 116.1 مليار ريال تمثل نحو 1577% من متوسط الفترة الأولى، وانخفضت أهميتها النسبية من نحو 22% إلى نحو 17% من متوسط الفترة الأولى.

ومن الجدول يتبين ان متوسط قيمة الواردات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم قد زادت من حوالي 2.6مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 144.5 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 141.8 مليار ريال تمثل نحو 5258% من متوسط الفترة الأولى، وزادت أهميتها النسبية من نحو 8% إلى نحو 19% بزيادة بلغت نحو 11% تمثل نحو 137.5% من متوسط الفترة الأولى. واليمن بلد مصدر للنفط ومشتقاته بصورتها الأولية الخام، مع تكرير كميات محدودة لتغطية جزاء من الاستهلاك المحلي، كما يتم استيراد كميات كبيرة من مادة الديزل والمازوت وغيرها بكميات كبيرة لتغطية الاحتياجات المتزايدة لقطاع الزراعة والصناعة ..وغيرها.

ومن ارتفاع قيم الواردات وهو ما يدل على زيادة اعتماد البلاد على الاستيراد الخارجي لمختلف المكونات ، وهو مؤشر غير ايجابي لمستوى أداء التجارة الخارجية اليمنية.

2-التركيب السلعي للصادرات اليمنية

ومن الجدول رقم(10) يتبين تنوع التركيب السلعي للصادرات اليمنية خلال فترات الدراسة، حيث يتبين أنه خلال الفترة الأولى من الدراسة (1990-1995) تركزت الصادرات اليمنية على صادرات الوقود المعدني وزيوت التشحيم فقد زادت قيمة صادراتها من حوالي 17.3 مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 673.9 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 656.6 مليار ريال تمثل نحو 3783.8% من متوسط الفترة الأولى، ويعزى ذلك الى زيادة الكميات المنتجة وزيادة الصادرات من النفط الخام وتحسن السعر العالمي للمشتقات النفطية في السنوات الأخيرة.كما ثبتت الأهمية النسبية للصادرات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم عند 91% من متوسط إجمالي الصادرات اليمنية خلال الفترتين.

ومن الجدول يتبين أن متوسط قيمة الصادرات اليمنية من الأغذية والحيوانات الحيه قد زادت من حوالي 0.7مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 29 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 28.3 مليار ريال تمثل نحو 3898% من متوسط الفترة الأولى، وزادت أهميتها النسبية بمعدل بسيط من نحو 3.8% إلى نحو 3.9% بزيادة بلغت نحو 0.1% تمثل نحو 2.6% من متوسط الفترة الأولى. كما يتضح أن متوسط قيمة الصادرات اليمنية من المواد الخام الغير صالحة للأكل قد زادت من حوالي 0.4مليار ريال كمتوسط للفترة الأولى لتصل إلى 3.5 مليار ريال في الفترة الثانية بزيادة بلغت 3.01 مليار ريال تمثل نحو 771% من متوسط الفترة الأولى، بينما انخفضت أهميتها النسبية من نحو 2.1% إلى نحو 0.5% عن متوسط الفترة الأولى.

من الاستعراض السابق يتبين بالرغم من اعتماد قطاع الصادرات اليمنية على صادرات الوقود المعدني وزيوت التشحيم إلا أنه يجب الإشارة إلى وجود تنوع فى الصادرات اليمنية فى الفترة الأخيرة وإن كان هذه التنوع غير ملموس مقارنة بصادرات النفط وذلك من الإيجابيات التى يجب أن تبرزها الدراسة وتوصى بضرورة الاستمرار فى هذا الإتجاه حتي يصبح هذا التنوع ملموس.

الملخص والتوصيات :-

شهدت الجمهورية اليمنية صعوبات اقتصادية ملموسة خلال النصف الأول من التسعينات نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل الداخلية والصدمات الخارجية. فقد تلى عملية توحيد شطري اليمن في عام 1990 ظهور عدد من الصعوبات الداخلية التي ارتبطت في البداية بدمج اقتصادين وجهازين حكوميين قائمين على نظامين شديدي التباين أحدهما يتسم بدرجة من الحرية الاقتصادية والآخر قائم على التخطيط المركزي، ثم لاحقاً بحرب الخليج الثانية وعودة أكثر من مليون مغترب كانوا يعملون في منطقة الخليج وفقدان البلاد عوائد التحويلات التي كانوا يحققونها ثم لاحقاً بالحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1994 والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية كبيرة .

ولكل ذلك طلبت الحكومة اليمنية مساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتسوية متأخرات مدفوعات خدمة الديون الخارجية المستحقة، وذلك مقابل التزامها بتبني وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي بما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي(وذلك بداية من مارس 1995)، وفي ضوء اتجاه الدولة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، والمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة المصاحبة لها ومن هنا تكمن مشكلة البحث في دراسة اثر سياسة الاصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعى من ناحية وقطاع التجارة الخارجية اليمنية من ناحية اخرى.

وخلصت الدراسة الى ان هناك زيادة في متوسط المساحة المزروعة وكميات وقيم الانتاج للمجاميع الزراعية خلال المرحلة الثانية نتيجة تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى ، ولكن بنسب لا تتماشى مع الزيادة في النمو السكاني للبلاد، كما تبين من البحث وجود زيادة معنوية لبعض المتغيرات الكلية للتجارة الخارجية التى تم دراستها خلال الفترة 1990-2008. كما توصلت الدراسة الى أن سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي التى تم تطبيقها فى اليمن عملت على تحسين العجز فى الميزان التجاري.

ومن اهم الصعاب التي واجهاتها الدراسة وجود تضارب وتناقض في الإحصائيات اليمنية الرسمية الصادرة من الجهات المختصة (الجهاز المركزي للإحصاء، مصلحة الجمارك، البنك المركزي اليمني، وزارة الزراعة والري) هذا التناقض الكبير فى البيانات من الجهات الرسمية سوى على المستوى الكلى أو الجزئي من سنة لأخرى. ويمكن الاخذ بتوصيات منها:

(1) ضرورة العمل على زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارية مع العديد من الدول والأسواق العالمية، مع ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات .

(2) العمل على إعادة ترشيد استخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري فى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخري وخاصة في القطاع الزراعي .

(3) العمل على رفع معدلات الأداء فى القطاعات الإقتصادية المختلفة وبصفة خاصة تلك القطاعات التى توفر الواردات اليمنية وترفع من معدلات الاكتفاء الذاتي.

(4) الاستمرار فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي جنبا إلى جنب مع إصلاح مؤسسي لكي يتم جني ثمرة ايجابيات الإصلاح الاقتصادي والتقليل من سلبياته في المدى المتوسط والطويل.

(5) وضع خطط للتصدير والاستيراد على أساس الميزة النسبية والكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد.

المراجع:

1-احمد الصفتي **"مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن"** ، من اصدارت صندوق النقد العربي ورقة قدمت في مؤتمر فرص الاستثمار في اليمن المنعقد في صنعاء يومي 22-23 ابريل 2007.

2- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء ،**النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن ديسمبر2004م التقرير الثاني** .

3-الجمهورية اليمنية ، وزارة الزراعة والري ، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، **"الزراعة والأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية"**، عام .2000

4-جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **" السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات "** ، التقرير الشامل ، الخرطوم ، ديسمبر 1994م .

5-سعد زكي نصار، **دراسة اثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على قطاع الزراعة"**، تقرير نصف سنوي خلال الفترة اغسطس1994-مارس1995، أكادمية البحث العلمي، القاهرة،1995.

6-شبير عبد الله الحرازي، **" دراسة تحليلية لأثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التجارة الدولية اليمنية "** ، ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع معهد الاقتصاد الكمي في تونس ، تونس ، يونيو 2000م .

7-محمد كاظم حنفي،**"الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية "**، جامعة طنطا ، كلية التجارة، الطبعة الأولى، 1992،.

Study the effect of the economic reform policy on foreign trade of Yemen

Nabil S. K. Haider[1], Ali A. Eissa[2], Taalat H. Esmail[2] and Yaser A. Diab[2]

Ministry of Agric. &Irrigation Republic of Yemen[1], Dept. Agric. Econ. Assiut Univ. Egypt[2]

As a result of internal and external factors, Yemen has seen significant economic difficulties during the first half of the nineties of the last century. Internally, these difficulties were because of the unification of two different economies with two different trends. The objective of this paper is to study the effect of the economical reform, which is implemented by the government, on the agricultural and the foreign trade sectors under the light of the new world economic order and the government direction to implement the economical reform program.

The study concludes that there is an increase of the average of the cultivated areas and the quantity and the values of the totals agricultural production. However, this increase is not in line with the increase in population. It is found that there is an increase of the total variables of the foreign trade which has been studied during the period 1990- 2008. It is also found that the policy of the economic reform program helped in improving the trade deficit.

Recommendations:

1- Increase the openness to the world through holding trade treaties with many countries and markets with the need to diversify the exports sources.

2- Re-rationalize the use of the oil resources and the trade surplus in increasing the productive efficiency of other economic sectors.

3- Raise the rates of performance in various economic sectors, particularly, those sectors that save Yemeni imports and raise self-sufficiency

4- Continue in implementing the economic reform program along with a institutional reforms to get its advantages and to get ride of its disadvantages.

5- Carry out plans for exporting and importing based on the average values and the economic efficiency in using the revenue.